

توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة

من أجل أول مستند قانوني دولي بشأن الحكومة المفتوحة

هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة أكثر من أي وقت مضى لاستعادة ثقة المواطنين في الحكومات. وتقر الدول بشكل متزايد لدور الحكومة المفتوحة كحافز للحكومة الرشيدة والديمقراطية والنمو الشامل. إذ أن مبادئ الحكومة المفتوحة - الشفافية والنزاهة والمساءلة والمشاركة - تؤدي إلى تغيير العلاقة بين مسؤولي الحكومة والمواطنين بشكل تدريجي في العديد من البلدان. ومع ذلك يكشف مسح المبادرات الحالية عن وجود تنوع في التعريفات والأهداف ومنهجيات التنفيذ التي تميز استراتيجيات الحكومة المفتوحة. ولذلك وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توصية من المجلس بشأن الحكومة المفتوحة تحدد مجموعة من المعايير التي ستساعد البلدان الملتزمة بها على تصميم وتنفيذ برامج ناجحة من الحكومة المفتوحة.

التشاور العام عبر الإنترنت بشأن مشروع التوصية

- أكثر من ١٠٠ مشارك من ٤٤ دولة مختلفة
- مداخلات واردة من المنظمات غير الحكومية والمواطنين والمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام
- التوعية الواسعة على وسائل التواصل الاجتماعي

أول مستند قانوني دولي بشأن الحكومة المفتوحة

- فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالحكومة المفتوحة
- المنتدى العالمي المعني بالحكومة المفتوحة لعام ٢٠١٦ - حضره ٣٠ وزيراً و ٥٠ رئيس بعثة
- الشبكات الإقليمية حول الحكومة المفتوحة والمبتكرة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب شرق آسيا



منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في طبيعة الحكومة المفتوحة منذ ١٥ عاماً

- مراجعات الحكومة المفتوحة
- ندوات لبناء القدرات
- الدولة المفتوحة
- مراجعات الحكومة العامة
- المواطنون كشركاء (٢٠٠١)

قاعدة أدلة ثابتة للتوصية

- مسح عام ٢٠١٥ للحكومة المفتوحة (٥٤ دولة بما فيها جميع أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)
- التقرير العالمي لعام ٢٠١٦ للمنظمة بشأن الحكومة المفتوحة
- مسح عام ٢٠١٧ لداووين أمانة المطالمة

الأساس المنطقي لوضع التوصية

- ١- التأكد من أن مبادئ الحكومة المفتوحة متجذرة في ثقافة الإدارة العمومية؛
- ٢- تحديد البيئة التمكينية التي تؤدي إلى إدارة فعالة وسارية المفعول ومتكاملة للحكومة المفتوحة؛
- ٣- تعزيز مواعمة استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة ومساهمتها في جميع أهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والقطاعية ذات الصلة على جميع مستويات الإدارة؛
- ٤- تعزيز ممارسات الرصد والتقييم وجمع البيانات.

- ١- التأكد من أن مبادئ الحكومة المفتوحة متجذرة في ثقافة الإدارة العمومية؛
- ٢- تحديد البيئة التمكينية التي تؤدي إلى إدارة فعالة وسارية المفعول ومتكاملة للحكومة المفتوحة؛

مراحل وضع التوصية

تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
• التشاور العام عبر الإنترنت.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (لجنة الحوكمة العمومية الرابعة والخمسين)
• إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالحكومة المفتوحة الذي يضم ١٦ من أعضاء وشركاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

٢٠١٦ | ٢٠١٧

كانون الأول/ديسمبر
تبني المجلس

آذار/مارس ٢٠١٧

• الاجتماع الأول لفريق الخبراء غير الرسمي للإبلاغ عن وضع التوصية.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦:

• إطلاق تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكومة المفتوحة: السياق العالمي والطريق إلى الأمام.

توصية المجلس بشأن الحكومة المفتوحة

التعاريف

الحكومة المفتوحة: هي ثقافة الحوكمة التي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة الجهات المعنية دعماً للديمقراطية والتنمية الشاملة.

الدولة المفتوحة: هي عندما تتعاون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات العامة المستقلة وجميع مستويات الحكومة - مع الإقرار بدور كل منها وصلاحياته واستقلاله العام وفقاً لأطرها القانونية والمؤسسية القائمة - وتستغل أوجه التآزر وتشارك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بينها وبين الجهات المعنية الأخرى لتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة الجهات المعنية دعماً للديمقراطية والتنمية الشاملة:

العناصر الرئيسية لاستراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة

- 1- بلورة وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة بالتعاون مع الجهات المعنية وتعزيز التزام السياسيين وأعضاء البرلمانات وكبار المدراء العاميين وموظفي الحكومة;
- 2- ضمان وجود وتنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي اللازم للحكومة المفتوحة مع إنشاء آليات رقابية كافية لضمان الامتثال;
- 3- ضمان نجاح التفعيل وتبني استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة;
- 4- التنسيق من خلال الآليات المؤسسية الضرورية بشأن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة - على المستوى الأفقي والعمودي - على جميع مستويات الحكومة لضمان توافقها مع جميع الأهداف الاجتماعية الاقتصادية الهامة والمساهمة فيها;
- 5- وضع وتنفيذ آليات المتابعة والتقييم والتعلم من أجل استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة;
- 6- التواصل بنشاط بشأن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة وكذلك بشأن مخرجاتها ونتائجها وتأثيراتها;
- 7- توفير بيانات ومعلومات القطاع العمومي الواضحة والكاملة وفي الوقت المناسب والموثوقة وذات الصلة والتي تكون من دون تكلفة وهي متوفرة بشكل مفتوح وحر يمكن قراءتها آلياً ويسهل العثور عليها وفهمها واستخدامها وإعادة استخدامها ويتم نشرها عبر نهج متعدد القنوات وترتيبها حسب الأولوية بالتشاور مع الجهات المعنية;
- 8- منح جميع الجهات المعنية فرصاً متساوية وعادلة ليتم إبلاغها واستشارتها وإشراكها بشكل نشط في جميع مراحل دورة السياسات العمومية وتصميم وتقديم الخدمات. وينبغي أن يتم ذلك في وقت مناسب وبأقل تكلفة مع تجنب الازدواجية لتقليل الإجهاد الاستطلاع. وينبغي بالإضافة إلى ذلك تكريس جهود محددة للوصول إلى أكثر الفئات المعنية والضعيفة وغير الممثلة والمهمشة في المجتمع مع تجنب التأثير غير المبرر واستخلاص السياسات;
- 9- استكشاف طرق مبتكرة لإشراك الجهات المعنية بشكل فعال من أجل تقديم الأفكار والمشاركة في إيجاد الحلول واغتنام الفرص التي توفرها أدوات الحكومة الرقمية;
- 10- استكشاف إمكانية الانتقال من مفهوم الحكومة المفتوحة نحو مفهوم الدولة المفتوحة مع الإقرار بأدوار وصلاحيات واستقلالية جميع الأطراف المعنية وفقاً لأطرها القانونية والمؤسسية القائمة.

يتوفر النص الكامل للتوصية على الموقع الإلكتروني: <http://oe.cd/ogrec>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: <http://oe.cd/opengov>

أو الاتصال بنا على: opengov@oecd.org

